دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر: دراسة حالة بلدية موزاية

The role of local Taxation in the municipal budget in : A case study of Mozaia Municipality-

ابتسام ذهيبة[1]*

[1]جامعة علي لونيسي البليدة -2- (الجزائر)، bochraibti1@gmail.com

تاريخ الاستلام:16 / 09/ 2021 تاريخ القبول: 09 / 08/ 2022

ملخص:
تحتاج الجماعات المحلية إلى مصادر تمويل ذاتية حتى تتمكن من القيام بوظائفها المتعددة،وتعتبر الإيرادات الجبائية أهم مصدر من مصادر تمويلها،وعلى هذا الأساس يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال دراسة حالة بلدية موزاية في الفترة بين 2017-2020، ولقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر اتخذت مجموعة من الإصلاحات من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم التي تعود إيراداتها سواء كليا أو جزئيا لصالح الجماعات المحلية.
الكلمات المفتاحية: الإيرادات الجبائية؛ الجماعات المحلية؛الضرائب والرسوم
تصنيف Jel: H2, H71

Abstract:
Local communities are in need of self-resources so that they can perform their multiple functions and taxes revenues are considered as important sources of their funding. Accordingly, this research aims to shed light of the role of local taxes revenues in the local development. thought a case study municipality Mozaia's state in the period between 2017 to2020,A set of conclusions are drawn: the most important
Keywords: local taxes; local communities; taxes and fees
Jel classification code : H2, H71

1- مقدمة:

سعت الجزائر منذ سنوات إلى إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني،ويظهر هذا جليا في الصلاحيات المقدمة إلى الجماعات المحلية الولاية والبلدية،وبغية تحقيق الجماعات المحلية لأهدافها المختلفة كان لا بد من مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية مستقلة،حيث تلعب دورا محوريا في تحسين الإطار المعيشي للمواطن،وتتمتع بالشخصية المعنوية

* المؤلف المرسل

والذمة المالية المستقلة التي تتجسد صلاحياتها أساسا في إعداد ميزانية سنوية مستقلة عن ميزانية الدولة التي يمكنها من تغطية نفقاتها بنفسها،وللجباية المحلية دورا هاما في تمويل ميزانية الجماعات المحلية،وأهم وسيلة تستعملها الدولة في الوفاء بالتزاماتها اتجاه هذه الأقاليم.

حيث نجد ضرائب محصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية وهناك ضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها، فالبرغم من الإصلاحات التي تضمنتها قوانين المالية خاصة في مجال الجباية المحلية وتنوع مصادر تمويلها وعلى رأسها الإيرادات الجبائية إلا أن معظم البلديات لا تزال تتخبط في أزمة مالية خانقة،مما انعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة وقدرتها على تغطية نفقاتها الإجبارية وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز عدد كبير من البلديات وبالتالي الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير قادر هذا العجز.

من كل ما سبق فإن السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه بإلحاح ينبغي صياغته على الشكل الموالي: **ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية في تمويل الجماعات المحلية؟**

وكإجابة أولية على سؤال الإشكالية،يمكن طرح جملة من الفرضيات على الشكل التالي:

- الرسم على النشاط المهني هو العنصر المهيمن على تركيبة الجباية المحلية للبلدية؛
- الجباية المحلية من أهم مصادر تمويل ميزانية البلدية.

الدراسات السابقة:

- مراد كواشي وجمعة شرقي،**"دور إيرادات الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة للفترة 2010-2014"،مجلة دراسات محاسبية ومالية،العدد38، 2017**،هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإيرادات الجبائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة، حيث توصلت الدراسة أن الجزائر اتخذت مجموعة من الإصلاحات لتحقيق التنمية،أهمها فرض من الرسوم التي تعود إيراداتها سواء كليا أو جزئيا لصالح الجماعات المحلية،إضافة إلى أهمية الرسم على النشاط المهني في ميزانية ولاية البلدية حيث أن انخفاضه إلى انخفاض المشاريع بالولاية؛
- محمد قرينات و خيضر خنفري،**"أثر الإصلاحات الجبائية المحلية لسنة 2018 في تحسين التنمية المحلية"** مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات" العدد الرابع عشر،2018،حيث هدفت الدراسة إلى التطرق إلى أبرز الضرائب والرسوم التي تستفيد منها الجماعات الإقليمية وإبراز الإصلاحات الجبائية،إضافة إلى كيفية الاستغلال الجيد لهذه الضرائب والرسوم،حيث توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المحلية لا يتجسد إلا بتوفر عنصر التمويل التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة من الجباية المحلية،حيث تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم مصادر التمويل للجماعات المحلية وعليه وجب الاهتمام بهذا النوع من المداخيل.

- جمال يرقي،**"إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية المدية"**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر03؛2011،حيث هدفت الدراسة إلى البحث في كيفية معالجة العجز المالي المستمر في ميزانية البلديات،وكيف يمكن إيجاد تنمية محلية متوازنة ومستمرة في ظل العجز المالي الذي تعاني منه،وتوصلت الدراسة إلى أن العجز الذي تعاني منه معظم الجماعات المحلية يرجع

إلى نسب ومردودية الموارد الجبائية وتوزيعها بين الدولة والجماعات المحلية، مما يترتب عليه افتقار معظم البلديات إلى الموارد المالية اللازمة؛

- دراسة JugoslavAnicic ,Milojejelic ,jasminkaM.Durovicبعنوان: Local Taxpolicy in the Function of development ofMunicipalities الصادرة في مجلة procedia- social and Behavioral science سنة 2016،حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص وضعية السياسات الجبائية المحلية في صربيا الدور الذي تلعبه في تنمية البلديات ،حيث توصلت على ضرورة امتلاك الدولة والجماعات المحلية لسياسة ضريبية فعالة للمساهمة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية،وأن عملية الإعانات والحوافز الضريبية المقدمة لم تؤدي إلى تحقيق نتائج مرضية منها ارتفاع معدل البطالة،وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبالتالي على الحكومة المحلية أن يكون لها دور فعال في إدارة السياسة الضريبية من أجل وقف النتائج السلبية للاقتصاد.

أهداف البحث:

يهدف هذا الموضوع إلى:

- التعرف على مفهوم الجماعات المحلية،ومصادر تمويلها؛
- التعرف على أهم مصادر التمويل ميزانية الجماعات المحلية؛
- معرفة دور إيرادات الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية.

أهمية الدراسة:

- تكمن الأهمية في الاهتمام المتزايد بموضوع الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية؛
- دور الجباية المحلية في مساعدة البلديات على مواجهة الأزمات المالية في ظل شح موارد الدولة؛
- اهتمام الدولة بإصلاح مالية الجماعات المحلية من خلال منح البلديات صلاحيات واستقلالية أوسع في تسيير مواردها خاصة الموارد الجبائية منها.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي في الجزء النظري للموضوع، وتم الاعتماد على دراسة حالة في الجزء التطبيقي لمقاربة لما تم تحليله.

هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور،حيث ركزنا في المحور الأول على الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية،أما المحور الثاني تطرقنا إلى نظام الجباية المحلية في الجزائر،أما في المحور الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة لبلدية موزاية.

2-الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية

إن التطور السريع الذي شهده العالم،أجبر مختلف دول العالم على إيجاد موارد جديدة بغية تمويل مشاريعها ونفقاتها العامة،والجزائر على غرار مختلف دول العالم تسعى إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة معتمدة في ذلك على أسلوب لا مركزية التسيير الذي يقوم أساسا على الجماعات المحلية المنتخبة والمتمثلة في البلدية والولاية.

2-1- تعريف الجماعات المحلية :

هي عبارة عن وحدات مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى،وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها،وتتمتع بالشخصية المعنويةوالاستقلال المالي**(لخضر مرغاد،2005، ص230)**.

البلدية:هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة،وتشكل إطار مشاركة للمواطن في تسيير الشؤون العمومية**(الجريدة الرسمية،2011)**.

الولاية: هي الجماعة الإقليمية للدولة،وتتمتع بالشخصية المعنوية،والذمة المالية المستقلة،وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية بين الجماعات الإقليمية والدولة**(الجريدة الرسمية،2012)**.

2-2- مالية البلديةوالولاية :

وهي عبارة عن الإيرادات التي تحصلها البلدية والولاية لتغطية نفقاتها خلال فترة زمنية وهذا لتحقيق أهدافها حيث تتكون موارد الميزانية والموارد بصفة خاصة من**(الجريدة الرسمية،2011)**:حصيلة الجباية،مداخيل ممتلكاتها،مداخيل أملاك البلدية،الإعانات والمخصصات،ناتج الهبات والوصايا،القروض،ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية،ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية،ناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات،كما تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير لعدم كفاية مداخلها مقارنة بمهامها.

أما فيما يخص موارد الميزانية والمالية للولاية فتتكون من **(الجريدة الرسمية،2012)**: التخصيصات، ناتج الجباية والرسوم،الإعانات وناتج الهبات والوصايا، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك الولاية، القروض، ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية، ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

3-مصادر تمويل الجماعات المحلية:

تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية من موارد مالية ذاتية وموارد مالية خارجية والتي تشمل ما يلي **(خنفري خيضر،2011، ص37)**:

3-1الموارد المالية الذاتية:

- إيرادات ونواتج الأملاك؛
- إيرادات الاستغلال المالي؛
- إيرادات الضرائب والرسوم.

3-2الموارد المالية الخارجية:

- الإعانات الحكومية؛
- القروض؛
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

4- نظام الجباية المحلية في الجزائر:

اهتم المشرع الجزائري بموضوع الجباية المحلية،حيث صنف القانون الجبائي الضرائب والرسوم حسب

وجهة التحصيل منه ما هو محصل لفائدة البلديات دون سواها،ومنه ما هو محصل جزئي الفائدة الجماعات المحلية والدولة، وهنالك ما هو محصل لفائدة الجماعات المحلية.

الشكل (01):الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية في الجزائر

الرسوم التى تعود جزئيا للجماعات المحلية	الرسوم التي تعود جزئيا للجماعات المحلية
– الرسم على النشاط المهني؛ – الرسم العقاري؛ – الرسم على السكن؛ – الرسم على رفع القمامات المنزلية؛ – رسم الإقامة؛ – الرسم الخاص على الرخص العقارية؛ – الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية؛ – الرسم على الحفلات والأفراح.	– الرسم على القيمة المضافة؛ – الضريبة على الدخل الإجمالي؛ – الضريبة على الأملاك؛ – قسيمة السيارات؛ – الرسوم المتعلقة بالبيئة؛ – الضريبة الجزافية الوحيدة؛ – الرسم الصحي على اللحوم؛ – الرسوم المتعلقة بالنشاط المنجمي؛ – الرسم المطبق على تعبئات الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية

5-الإدارة المالية للجماعات المحلية:

المالية العامة المحلية فرع من المالية العامة للدولة نضرا لأنها تتمتع بنفس القواعد المنظمة للإرادات والنفقات.

5-1- تعريف الميزانية

الميزانية هي جدول تقديري للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالجماعات المحلية، وكذلك في عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الجماعات المحلية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار **(الجريدة الرسمية،2011).**

5-2- محتوى الميزانية المحلية:

في أي هيئة عمومية هنالك جانب إداري وجانب مالي وبالتالي فإن الميزانية المحلية سواء كانت ميزانية البلدية أو ميزانية الولاية فهي تشمل قسمين أساسيين هما**(عمتوت عمر،2009)**:

- **قسم التسيير:**يقصد به المبالغ المالية المخصصة لدفع المرتبات،أجور الموظفين والمستخدمين،واقتناء لوازم التسيير وتسديد الديون وتقديم المساعدات الاجتماعية.
- **قسم التجهيز والاستثمار:**يقصد به المبالغ المخصصة لتجهيز المصالح بالوسائل المادية وإنجاز المشاريع المختلفة وتمويل قسم التجهيز والاستثمار.

3-5-وثائق الميزانية:

تتضمن الميزانية ثلاث وثائق أساسية هي:

- **الميزانية الأولية:**

هي كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية يتم إعدادها قبل بداية السنة ويتم تحضيرها إجباريا قبل 31 أكتوبر من كل سنة،ويتم التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية**(المادة 181 من القانون 11-10 والمادة 165 من القانون 12-07)**

- **الميزانية الإضافية:**

هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو بالزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية،ووفقا للمادة 181 من القانون 11-10والمادة 165 من القانون 12-07 فإنه يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من كل سنة وبصفة إلزامية مبنية على أساس التوازن**(عتيق الشيخ، محاضرة،2016).**

- **الحساب الإداري:**

هو مجموع الميزانيتين السابقتين،فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للجماعات المحلية، يقدم لنا الإيرادات والنفقات المحصلة فعليا خلال السنة المالية،وكل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز والاستثمار،كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت،بعد هذه الميزانية بالنسبة للجماعات المحلية كل من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتبارهما آمران بالصرف،ويتم إعدادها قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية**(محمدي صبيحة،2013، ص81)**.

6-دراسة تطور إجمالي الإيرادات والنفقات لبلدية موزاية من 2017 إلى غاية سنة 2020

من خلال الجدول رقم 01الذي يبين إجمالي الإيرادات والنفقات خلال الفترة وإظهار الوضعية المالية للبلدية.

الجدول (01): الوضعية المالية لبلدية موزاية خلال الفترة 2017-2020 الوحدة: مليون دج

السنة	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	النتيجة	الوضعية	النسبة
2017	1046	101	945	فائض في الإيرادات	%90.34
2018	1120	1077	43	فائض في الإيرادات	%3.84
2019	1015	963	52	فائض في الإيرادات	%5.12
2020	820	790	30	فائض في الإيرادات	%3.65

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحساب الإداري للبلدية

الشكل (02): الوضعية المالية لميزانية البلدية من سنة 2017إلى 2020 الوحدة: مليون دج

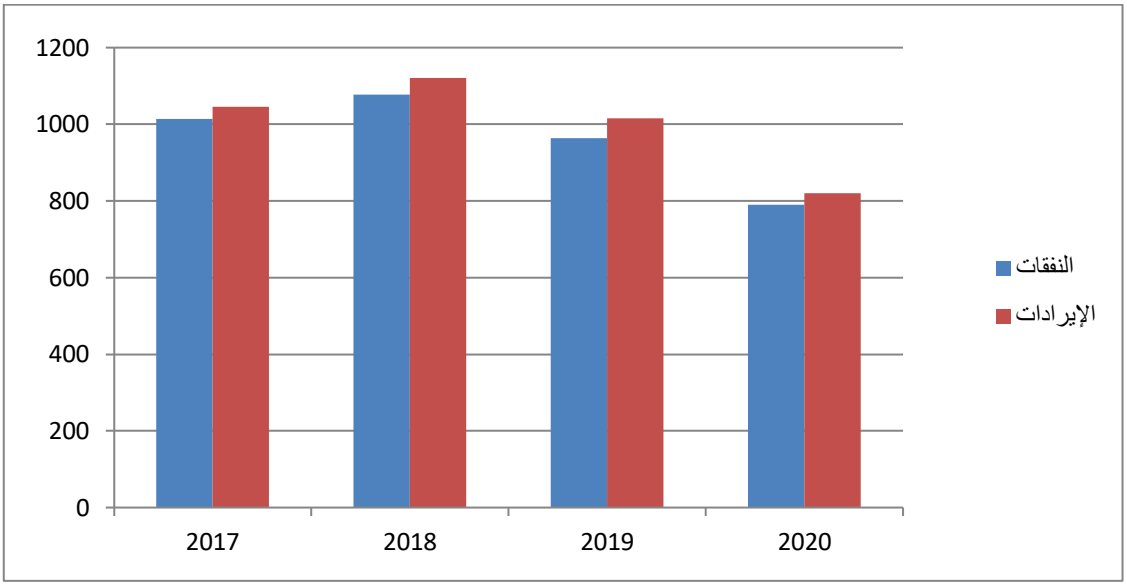

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01

من خلال الشكل 02 نلاحظ أن البلدية خلال الفترة 2017_2018_2019_2020، كانت تسجل فائض في الميزانية،ذلك نتيجة زيادة الإيرادات مقارنة بالنفقات ولأسباب نوضحها في الآتي.

1-6-تطور نفقات قسم التسيير (2017_2020):

تنص المادة 198 من قانون البلدية على أن قسم التسيير في باب النفقات يحتوي على: أجور وأعباء مستخدمي البلدية،التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية،نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية،نفقات صيانة طرق البلدية،فوائض القروض،الأعباء السابقة وأعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.

الجدول (02): تطور نفقات التسيير 2017-2020 الوحدة:آلاف دج

البيان	2017	2018	%النمو	2019	%النمو	2020	%النمو
سلع ولوازم	80155	127275	%37.02	135349	%5.96	121580	-10.17 %
أشغال وخدمات خارجية	82245	149050	%44.82	141267	%-5.22	120791	-14.49 %
مصاريف التسيير العام	12191	19251	%36.67	13582	%29.45	20166	%32.65
مصاريف المستخدمين	114571	103562	%-9.60	112804	%8.19	114525	%1.5
ضرائب ورسوم	98	127	%22.97	133	%3.93	107	-19.24 %

مصاريف مالية	/	/		/	/	/	/
منح وإعانات	12613	18399	%31.44	25798	%28.68	31866	%19.04
حصص لفائدة الغير	7753	8123	%4.55	18324	%55.67	19195	%4.54
حساب الإهتلاكوالمؤونات	/	/	/	/	/	/	/
أعباء استثنائية	5285	133	%97.47	38106	%99.65	6732	-82.33 %
منتوجات الاستغلال	/	/	/	/	/	/	/
ناتج الأملاك العمومية	/	/	/	/	/	/	/
تحصيلات ومساهمات وإعانات	/	/	/	/	/	/	/
ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	2257	4634	%51.3	8499	%45.47	14066	-39.58 %
اقتطاع نفقات التسيير والتجهيز	2000	56.000	%96.43	39000	-30.36 %	31700	-18.72 %
المجموع	**319168**	**486554**	**%30.66**	**532862**	**%7.17**	**480728**	**%10.12**

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن مجموع نفقات التسيير عرف ارتفاع من سنة 2017 إلى سنة 2018 بنسبة نمو تقدر ب 30.66% ويعود هذا إلى ارتفاع كل من الأعباء الاستثنائية بنسبة 97.47%، واقتطاع نفقات التسيير والتجهيز بنسبة 43 .96%، ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة بنسبة 3 .51%، أشغالوخدمات خارجية بنسبة 82 .44%، سلع ولوازم بنسبة 02 .37%، مصاريف التسيير العام بنسبة 67 .36%، منح وإعانات بنسبة 44 .31%، ضرائب ورسوم بنسبة 67 .22%، حصص لفائدة الغير بنسبة 55 .4%، في المقابل انخفاض مصاريف المستخدمين بنسبة 6 .9%.

في حين نسجل ارتفاع أخر في نفقات قسم التسيير بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 يقدر ب 7.17% راجع إلى ارتفاع الأعباء الاستثنائية بنسبة 99.65% تليها حصص لفائدة الغير بنسبة67 .55%، ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة بنسبة 47 .45%، مصاريف التسيير العام بنسبة 45 .29%، منح وإعانات بنسبة68 .28%وكذا مصاريف المستخدمين وسلع ولوازم وضرائب ورسوم بنسبة 19 .8%،96 .5%،93 .3 على التوالي.

كما نجد في المقابل انخفاض في كل من أشغال وأدوات خارجية بنسبة 22 .5%، اقتطاع نفقات التسيير والتجهيز بنسبة 36 .30%.

أما في سنة 2020 فقد شهدت نفقات التسيير ارتفاع بنسبة 12 .10% مقارنة بسنة 2019، وهذا راجع إلى ارتفاع مصاريف التسيير العام بنسبة 65 .32%، منح وإعانات بنسبة 04 .19%، حصص لفائدة الغير بنسبة 54 .4%، مصاريف المستخدمين بنسبة 5 .1%، يقابله انخفاض في أعباء استثنائية بنسبة 33 .82%، ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة بنسبة 58 .39%، ضرائب ورسوم بنسبة 24 .19 %،

اقتطاع نفقات التسيير والتجهيز بنسبة 72 .18%، أشغال وخدمات خارجية بنسبة 49 .14%، سلع ولوازم بنسبة 17 .10%.

الجدول (03): نفقات التسيير ومقارنتها بنفقات المستخدمين2017-2020

//////////////////	نفقات التسيير دج	النسبة	عدد المستخدمين	النسبة
2017	344.281.898.3	%100	114.571.135.03	%33.28
2018	496.535.536.02	%100	103.562.319.69	%20.85
2019	534.865.105.98	%100	112.804.072.50	%21.09
2020	480.732.580.60	%100	114.525.537.85	%23.82

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

الشكل رقم (03): تطور نفقات التسيير مع نفقات المستخدمين

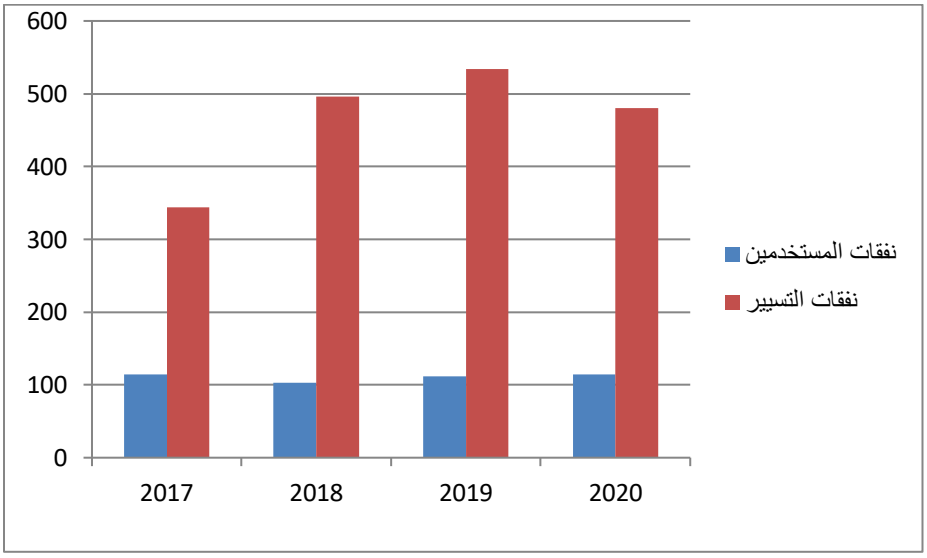

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم03

من خلال الجدول رقم 03والرسم البياني لاحظنا أن نفقات المستخدمين تحتل نسبة كبيرة من نفقات التسيير وهذا خلال السنوات الأربع إلى أن تجاوزت عتبة 114 مليون دج،هذا الشيء الذي يبين أن البلدية تستخدم يد عاملة كبيرة لتسيير مصالحها،بغض النضر عن نوعية اليد العاملة التي قد تكون مؤقتة أو ثابتة وبغض النظر عن مردوديتها والفائدة المحصل عليها من التشغيل،بالإضافة إلى ذلك توجد نفقات السلع واللوازم التي أخذت جزءا ولو بالقليل عن نفقات المستخدمين من مجموع نفقات التسيير نتيجة لاحتياج البلدية للعتاد واللوازم التي أخذت جزءا ولو بالقليل عن نفقات المستخدمين من مجموع نفقات التسيير نتيجة لاحتياج البلدية للعتاد واللوازم والسلع لتسيير نشاطها ومصالحها،حيث تزداد نفقاتها من سنة 2017 إلى غاية 2019 حيث بلغت 534 مليون كأعلى إنفاق،وفي سنة 2020 انخفضت نفقاتها نتيجة لتوقف

نشاطاتها ومرافقها بسبب جائحة كورونا التي مست كل القطاعات والتي أدت إلى تجميد جميع نشاطات البلدية ،ما يؤدي إلى صعوبة تحصيل الإيرادات وبالتالي الإنفاق يقل .

3-6-نفقات التجهيز والاستثمار:

يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على: نفقات التجهيز العمومي،نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار،تسديد رأس مال القروض، نفقات إعادة تهيئة منشآت البلدية **(المادة 198 من قانون البلدية لسنة 2011).**

الجدول (04): تطور نفقات التجهيز والاستثمار2017-2020 الوحدة: مليون دج

/////////	2017	2018	%النمو	2019	%النمو	2020	%النمو
فائض مرحل	10	10	%0	16	%60	16	%0
تزويدات	2.13	2.21	%3.75	2.21	%0	2.7	%22
إعانات مسددة من طرف البلدية	//	//	//	14	%0	14.9	%6.42
مساهمات الغير في أشغال التجهيز	//	//	//	//	//	//	//
اقتراضات	//	//	//	//	//	//	//
أملاك عقارية ومنقولة	35	47	%34	29	%38-	34	%17
تصفيات البلدية لأكثر من سنة	//	//	//	//	//	//	//
أشغال وتصليحات كبرى	497	511	%2.81	359	%-29.74	301	%16-
المجمو	544	570	%4.77	420	%-26.31	368.6	-12.23 %

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن نفقات قسم التجهيز والاستثمار سجلت ارتفاع من سنة 2017 إلى سنة 2018 بسبب ارتفاع نفقات كل من أملاك عقارية ومنقولة بنسبة34% وكذا أشغال وتصليحات كبرى وتزويدات بنسب81 .2%و75 .3%على التوالي،في حين سجلت نفقات قسم التجهيز والاستثمار تراجع بنسبة 31 .26% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018بسبب تراجع كل من نفقات الأملاك العقارية ونفقات الأشغال بنسبة 38% و74 .29% على التوالي،مع ارتفاع في الفائض المرحل بنسبة 60%.

الجدول (05): تطور نفقات التسيير والتجهيز2017-2020 الوحدة: مليون دج

//////////	2017	2018	2019	2020
نفقات التسيير	344	496	534	480
نفقات التجهيز	545	572	421	370

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

الشكل (04): تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز 2017-2020

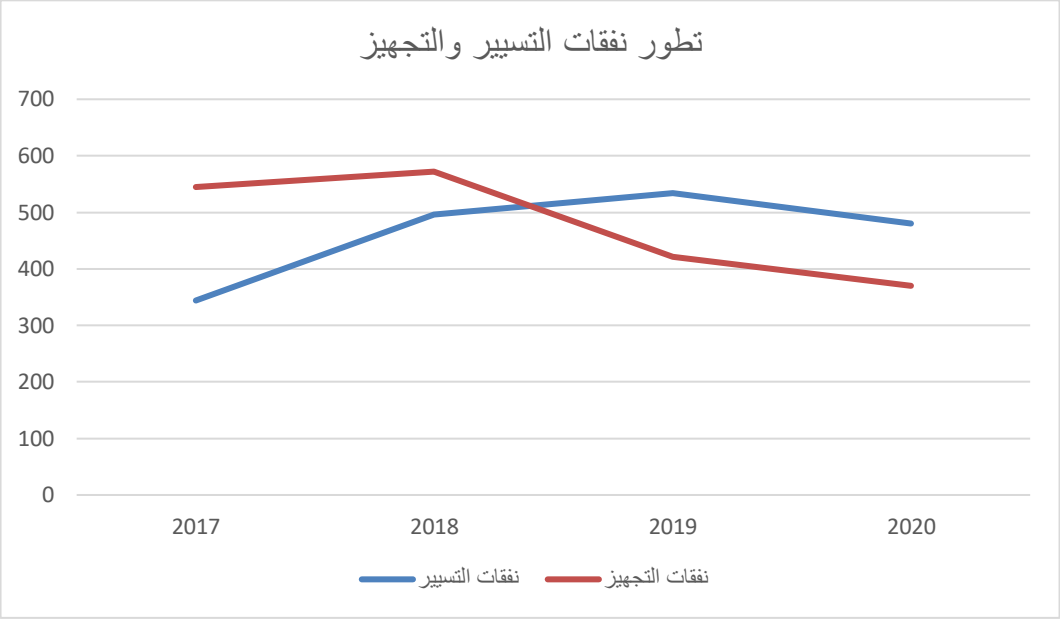

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم05

من خلال الرسم البياني الموجود أعلاه ومن خلال الجدول رقم نلاحظ أن نفقات التجهيز أكبر من نفقات التسيير في السنتين الأوليتين 2017و2018،وفي السنتين الأخيرتين كانت عكس ذلك نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز،كل هذا يرجع إلى عدة عوامل منها:

- زيادة المرافق العمومية والمقرات العمومية مثل المقاطعات الإدارية والتجمعات السكانية والتي تتطلب الزيادة في اليد العاملة وبالتالي الزيادة في نفقات التسيير؛
- إتساع في نشاط البلدية؛
- تحمل البلدية أعباء ليس من إختصاصها مثل المطاعم المدرسية وتجهيز المدارس والإنارة العمومية وتكاليف الكهرباء والمساجد؛

من خلال دراستنا لنفقات البلدية تبين لنا أن نفقات البلدية في زيادة مستمرة وهي مرشحة للإرتفاع أكثر تماشيا مع توجه السلطات العليا والمحلية إلى خلق تنمية أكثر في الميدان ولكي تغطي البلدية النفقات أكثر لا بد من إيرادات تسمح لها بتغطية نفقاتها المتزايدة ،وسنقوم بدراسة إيرادات البلدية ومدة تغطيتها للنفقات.

6-4-دراسة إيرادات البلدية ما بين 2017 إلى 2020

-إيرادات قسم التسيير

تتكون إيرادات قسم التسيير من:**(المادة 195 من قانون البلدية لسنة 2011)**

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
- ناتج ومداخل أملاك البلدية.

والجدول الموالي يوضح تطور إيرادات بلدية موزاية خلل الفترة 2017-2020

الجدول رقم(06): إيرادات قسم التسيير من سنة 2017إلى 2020 الوحدة: مليون دج

	2017	2018	%النمو	2019	%النمو	2020	%النمو
منتوجات الاستغلال	/	0.59	%0	0.41	%-30	0.49	%19
ناتج الأملاك العمومية	10.64	11	%3.3	13.79	%25.3	13	%-5.72
تحصيلات وإعانات ومساهمات	64	92	%43.7	71	%-21	88	%23.9
ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	113	105	%-7	98	%-6.6	95	%-3
ضرائب غير مباشرة	29	7	%-76	10	%43	8	%-20
ضرائب مباشرة	115	149	%29.5	150	%1	112	%-25.3
ناتج استثنائي	1	4	%57.49	0.28	%-93	0.38	%35.7
ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	138	224	%62	233	%4	149	%-36
المجموع	470.64	592.6	%25.9	576.48	%-2.7	465.87	%-19

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ أن مجموع إيرادات قسم التسيير شهد نموا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة نمو تقدر ب 25.9%، في حين شهدت انخفاضا سنة 2019 و2020 بنسبة 2.7%و19% على التوالي.

6-5-تطور الإيرادات الضريبية وإيرادات قسم التسيير:

الجدول التالي يبين تطور كل من الضرائب المباشرة والغير مباشرة

الجدول (07): يبين تطور الضرائب المباشرة والغير المباشرة في إيرادات التسيير الوحدة: مليون دج

//////////////////	2017	2018	2019	2020
ضرائب غير مباشرة	29	7	10	8
ضرائب مباشرة	115	149	150	112
مجموع الضرائب	144	156	160	120
مجموع إيرادات التسيير	473	595	578	468

المصدر:بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

الشكل رقم (05): تطور إيرادات الضرائب مع إيرادات التسيير

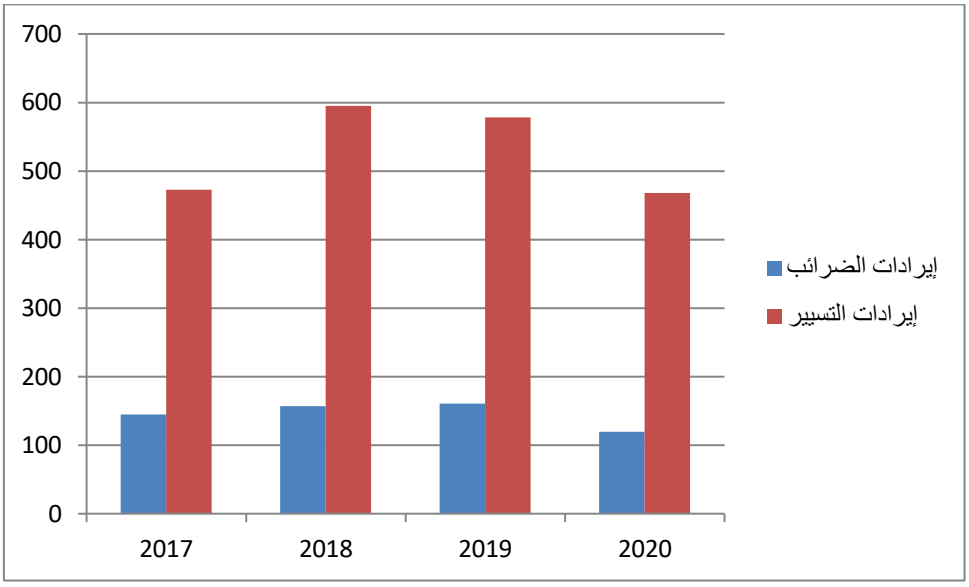

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم07

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن حصيلة الجباية المحلية لفائدة بلدية موزاية متذبذبة، فقد سجلت أعلى مستوى لها سنة 2019 بمبلغ 161 مليون دج لتعود إلى الانخفاض سنة 2020 بمبلغ 8 مليون دج، وتعتبر حصيلتها أقل من مجمل إيرادات التسيير للبلدية في سنوات 2017 حتى 2020، وهذا راجع إلى ارتفاع الإعانات المركزية للدولة وإعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

من خلال الجدول السابق سوف نقوم بحساب نسبة الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة بالنسبة لإيرادات التسيير الإجمالية.

الجدول (08): تطور نسبة مساهمة الضرائب في إيرادات قسم التسيير

طبيعة الضرائب	2017	2018	2019	2020
ضرائب غير مباشرة	%6.32	%1.31	%1.83	%1.82
ضرائب مباشرة	%24.29	%25.14	%26	%24
مجموع النسب	%30.61	%26.45	%27.83	%25.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الضرائب بالنسبة لإيرادات التسيير كانت متذبذبة حيث سجلت ارتفاعا سنة2017 بنسبة 30.61%، لتنخفض سنة 2018 و2019 و2020 بنسب 26.45% و27.83% و25.82% على التوالي.

الجدول (09): يبين نسبة مساهمة ناتج وأعباء السنوات السابقة في إيرادات ال تسيير2017-2020

//////////////////////	2017	2018	2019	2020
ناتج وأعباء السنوات السابقة	%29	%38	%40	%40

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة ناتج وأعباء السنوات السابقة في إيرادات التسيير في تزايد مستمر من سنة 2017 إلى غاية 2019 من 29% إلى 40%.

6-6-تطورإيرادات قسم التجهيز والاستثمار (2017-2020)

هذا النوع من الإيرادات يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار من خلال ما يلي:**(لمادة 195 من قانون البلدية لسنة 2011)**

- الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198 من قانون البلدية لسنة2011 ؛
- ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية للبلدية؛
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري؛
- ناتج المساهمات في رأس المال؛
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية.

الجدول رقم (10): تطور إيرادات قسم التجهيز والاستثمار

الوحدة:%

//////////	2017	2018	%النمو	2019	%النمو	2020	%النمو
فائض مرحل	440	421	-4.31 %	365	%-13	287	%-0.21
تزويدات	152	156	%2.63	/	/	/	/
المجموع	592	577	-2.53 %	365	-36.74 %	287	-21.36 %

المصدر: بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات 2017_2018_2019_2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن إيرادات قسم التجهيز والاستثمار تحتوي بالأساس على العجز أو الفائض المرحل من السنة السابقة وتزويدات والتي هي عبارة عن اقتطاع من قسم التسيير لقسم التجهيز والاستثمار والإعانات من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

كما نلاحظ انخفاض إيرادات قسم التجهيز والاستثمار سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 2.57% لتواصل انخفاضها سنتي2019و2020 بنسبة 36.72%و21.22%على التوالي.

الجدولرقم (11): تطور إيرادات قسم التسيير وقسم التجهيز من 2017 إلى 2020

الوحدة: مليوندج

//////////////////	2017	2018	2019	2020
إيرادات التسيير	437	595	578	468
إيرادات التجهيز	592	204	380	298

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري

الشكل رقم (06): يبين تطور إيرادات التسيير وإيرادات التجهيز

الوحدة:مليون

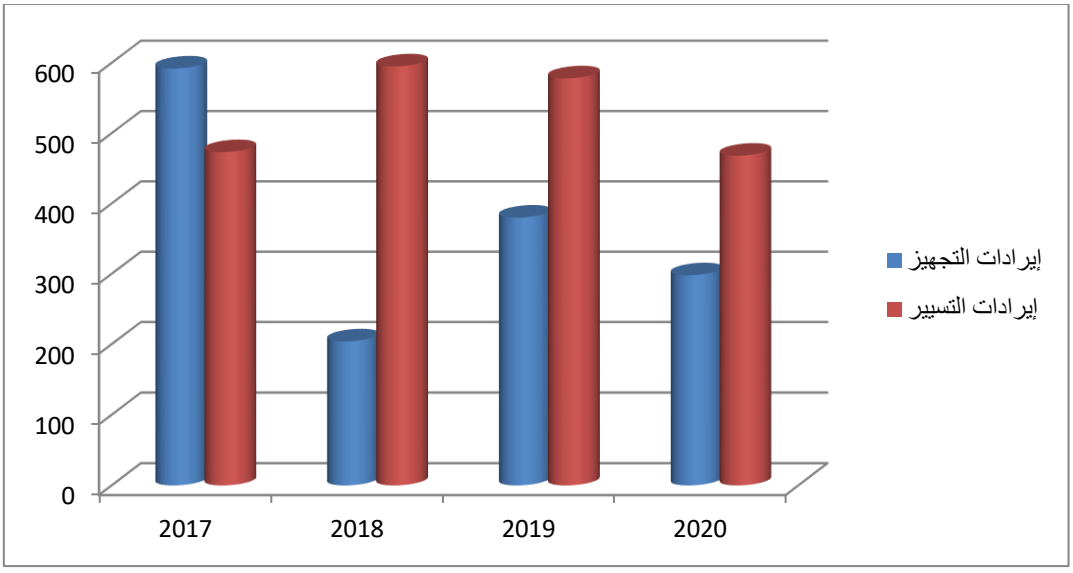

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 11

من خلال الرسم نلاحظ زيادة في إيرادات قسم التجهيز والاستثمار بشكل متذبذب لتغطية نفقات البلدية،وهذا ما يفسر ارتفاع ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة خلال السنوات الأربع.

7-مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية موزاية بين 2017و2020

7-1دراسة تركيب الجباية المحلية لبلدية موزاية

إن مجموع الضرائب المشكلة للجباية المحلية لبلدية موزاية تتكون من الرسوم العائدة كليا للجماعات المحلية،والضرائب العائدة جزئيا للجماعات المحلية،والرسوم العائدة للبلدية دون سواها.

الجدول رقم 12:مجموع الضرائب المشكلة للجباية المحلية لبلدية موزاية

الوحدة:ألف دج

2020	2019	2018	2017	
95430	138935	121157	117060	TAP
95430	**138935**	**121157**	**117060**	**مجموع الرسوم العائدة كليا للجماعات المحلية**
3632	3928	6231	6021	TVA
10839	16981	19283	18572	IFU
1746	2468	1058	1022	IRG F
16217	**23377**	**26572**	**25615**	**مجموع الضرائب العائدة جزئيا للجماعات المحلية**
802	7709	8323	8042	TF-TA
802	**7709**	**8323**	**8042**	**مجموع الرسوم العائدة كليا للبلدية**
112449	**170021**	**156052**	**150717**	**المجموع الكلي**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإدارية لبلدية موزاية

ويمكن تمثيل مجموع الضرائب المشكلة للجباية المحلية لبلدية موزاية في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مجموع الضرائب المشكلة للجباية المحلية لبلدية موزاية

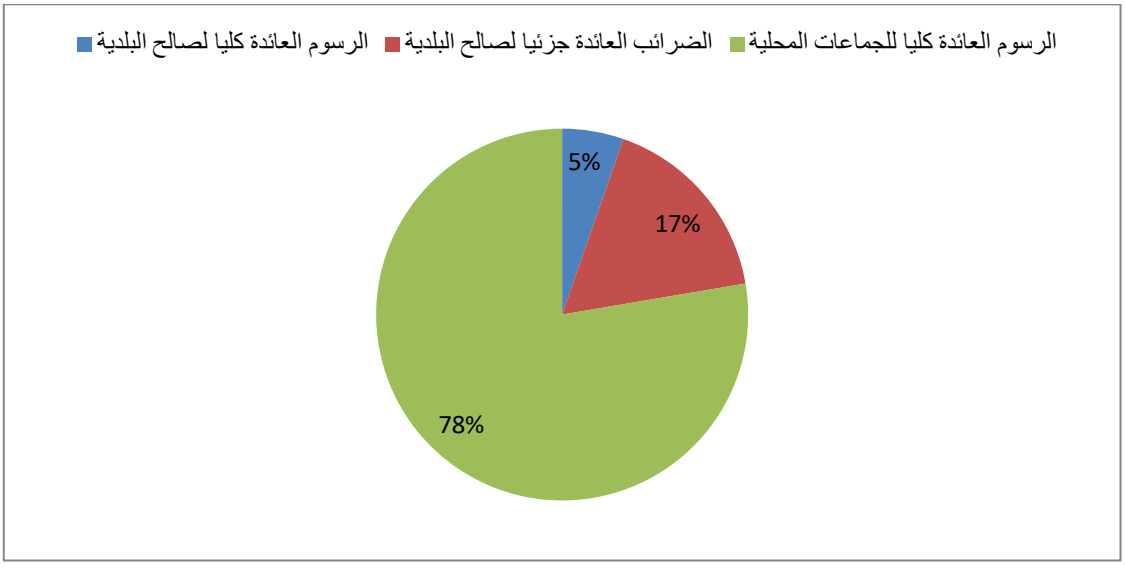

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نجد أن تركيبة الجباية المحلية لبلدية موزاية تتشكل من 78% من الرسوم العائدة كليا للجماعات المحلية ممثلة في الرسم على النشاط المهني،وهذه النسبة المرتفعة تبين مدى هيمنة هذا الرسم على إجمالي الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات،وهذا راجع لارتباطه بحجم النشاط الإقتصادي وكذا إتساع مجال تطبيقه ليشمل معظم النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية،إضافة إلى صعوبة التهرب من دفعه،وهذا ما يؤكد صحة الفرضية أن العنصر المهيمن على تركيبة الجباية المحلية لبلدية موزاية هو الرسم على النشاط المهني بنسبة 78%.

في الدرجة الثانية تأتي الضرائب العائدة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية نسبتها 17%،تتشكل في مجملها من الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 12%،والرسم على القيمة المضافة بنسبة 4%، بالإضافة إلى الضريبة على الدخل العقاري صنف ريوع عقارية بنسبة 1%،ومن ملاحظتنا للضرائب العائدة جزئيا للجماعات المحلية نجد بعض من الرسوم التي تناولناها في الجانب النضري غائبة منها الضريبة على الأملاك،بسبب عدم القدرة السياسية والنقدية والإدارية لتطبيقها،وكذلك الرسم الصحي على اللحوم لأن المذبح تقوم بكرائه البلدية ويدخل ضمن الموارد غير جبائية.

وفي الأخير تأتي الرسوم العائدة للبلدية دون سواها بنسبة 5% وهي نسبة أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة جدا ،تتشكل من الرسم العقاري ورسم التطهير ومردوديتها ضعيفة،خاصة إذا علمنا أن هاذين الرسمين يتحكم في تحصيلهما عاملين اثنين هما عدد العقارات المحصية لدى إدارة الضرائب ومدى التحصيل ،وتتشكل أيضا بنسبة أقل من رسم الحفلات و ضرائب أخرى مباشرة متعلقة بالتلوث ،ورسم الاقامة الذي مساهمته ضعيفة نظرا لكون بلدية موزاية ليست مدينة سياحية بإمتياز حيث تتوفر على فندق واحد،كما نجد غياب بعض الرسوم من بينها الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية حيث كان مهمل بسبب كونه مبالغه جد ضعيفة ،لذا تمت مراجعتها في قانون المالية المالية لسنة 2018 وتم رفعها إلى 1000%،حيث أصبحت لا توجد أي حجة للبلدية لعدم تحصيلها كونها مورد مهم،وأخيرا رسم عقود التعمير يتم تحصيله كإيراد عام لميزانية البلدية دون تخصيصه في حساب الجباية المحلية وهو سهل التحصيل تمت مراجعته في قانون المالية لسنة 2018.

8-الخاتمة:

تعتبر اللامركزية الإدارية إحدى مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع من تسيير شؤونه،وتسمح بالتقدير الحقيقي لاحتياجاته المتعددة والواجب تلبيتها وذلك من خلال تحميل الجماعات المحلية المسؤولية أكثر فأكثر، ومن هذه الجماعات المحلية التي تناولناها في دراستنا هي البلدية،التي تمثل الخلية الأساسية للمجتمع.

تعتمد البلدية من أجل تحقيق أهدافها ومهامها وتلبية حاجات السكان المتزايدة على جملة من الإيرادات العامة الخارجية والذاتية،من بينها الإرادات الجبائية التي سلطنا عليها الضوء في هذا البحث. حيث هناك ضرائب محصلة جزئيا والأخرى كليا لصالح البلدية حيث من خلال دراستنا توصلنا أن الإرادات الجبائية التي تستفيد منها بلديةموزاية بصفة كلية ضعيفة حيث تعتمد بنسبة كبيرة على الرسم على النشاط المهني، حيث يمثل النسبة الأكبر من بين الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها بلدية بصفة جزئية.

9-النتائج :

- الجماعات المحلية هي جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة؛

- تشتمل الجباية المحلية على الرسوم العائدة كليا للجماعات المحلية،والضرائب العائدة جزئيا للجماعات المحلية،والرسوم العائدة للبلدية دون سواها؛
- يعتبر الرسم على النشاط المهني العنصر المهيمن على تركيبة الجباية المحلية للبلدية؛
- تعتبر الجباية المحلية من أهم مصادر تمويل ميزانية البلدية،إلا أنها غير كافية لتمنح الاستقلال المالي لها؛
- سبب ضعف الجباية المحلية سببه التهرب الضريبي بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية في البلديات؛
- انعدام معايير دقيقة وشفافة ومحددة لتقديم مختف الإعانات والمساعدات المالية للجماعات المحليةّ؛
- ضعف الموارد الجبائية المحلية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية نتيجة الغش والتهرب الجبائي؛
- نقص التسيير والكوادر الإدارية،وسوء توزيع إطارات الدولة من أجل تسيير الجباية المحلية مما جعل جل البلديات تعاني العجز؛
- إن أغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية،هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف،وهذا راجع لمحدودية وعائها الضريبي،أو قلة المكلفين بها،في الوقت نفسه الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الدولة ذات مردود مرتفع؛
- إن الجماعات المحلية وعلى الرغم من تمتعها بمجموعة من الرسوم لفائدتها،فإن الدولة تملك السلطة في تأسيس الضرائب وتحديد القاعدة الخاضعة للضريبة المحلية،ومنه لا يبقى أي معنى للمركزية الجبائية؛
- غياب نظام معلوماتي فعال،فمردودية المنظومة الجبائية تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية،فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل،ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي،لا يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية؛
- توسع النشاط الموازي،بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية،فتضعف الجباية المحلية خاصة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة؛
- ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين يؤثر على التحصيل الجبائي المحلي.

10-الاقتراحات :

- تعزيز مشاركة البلديات والولايات ف الجباية المحلية،وذلك عن طريق امتلاكها حق تأسيس الضرائب والرسوم،ومساعدتها على تطوير وسائلها لتحسين مستوى تحصيل الضرائب؛
- العمل على توسيع مجال الضرائب التي تعود إلى الجماعات المحلية،من خلال إجراء تعديلات على كيفية توزيع إيراداتها؛
- توعية الموظفين والقائمين على الإدارة الجبائية بأهمية التحصيل الجبائي لمختلف الضرائب بصفة عامة،والرسم على النشاط المهني بصفة خاصة لأهميته في تمويل الجماعات المحلية،وتوسيع مجال الرقابة الجبائية لمكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين؛
- نشر الثقافة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وتحسيسهم بأهمية تصريحاتهم؛

- العمل على محاربة التهرب الضريبي بكل الوسائل المتاحة،سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو الجانب المتعلق بالإدارة الجبائية؛
- إعطاء أهمية للموارد الغير جبائية للمساهمة في تمويل ميزانية بلدية موزاية؛
- تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة؛
- تحويل بعض الضرائب من الدولة إلى الجماعات المحلية مع التفكير في مورد جديد يحل محل ضريبة الدفع الجزافي؛
- تنمية أهمية استخدام الأساليب العلمية في التقدير الإحصائي للإيرادات الجبائية.

11-المراجع :

1.لخضر مرغاد،الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،العدد السابع.

2.عمر عمتوت(2009)،قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية،دار هومة،الجزائر،ص 273.،ص**03**.

3.خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق،أطروحة دكتوراه فرع التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر2011،3، ص37.

4.محمدي صبيحة زوجة راحم،تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2013/2012.

5.الجريدة الرسمية، قانون **11-20** المؤرخ في **2011/06/20** المتعلق بالبلدية،العدد **37**، المادة**170**.

6.الجريدة الرسمية، قانون **12-06** المؤرخ في **2012/02/21** المتعلق بالولاية،العدد **38**،المادة**01**.

7.الجريدة الرسمية، قانون**10-11**المؤرخ في **2011/06/20** المتعلق بالبلدية،العدد **37**، المادة**170**، ص**23**.

8.الجريدة الرسمية، قانون **12-06** المؤرخ في **2012/02/21** المتعلق بالولاية،العدد **12**، المادة**151**، ص**22**.

9.الجريدة الرسمية، قانون 11-10 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بالبلدية،المادة 176.

10.المادة 181 من القانون 11-10 والمادة 165 من القانون 12-07.

11.المادة 195 من قانون البلدية لسنة 2011.

12.المادة 198 من قانون البلدية لسنة 2011

13.عتيق الشيخ،محاضرة بعنوان وثائق ميزانية الجماعات المحلية،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة سعيدة، الجزائر،2016.